http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1422) السنة السادسة - الاربعاء (28) كانون الثاني 2009

## المفوضية وصفتها بـ«الطبيعية» لكثرة المرشحين

# الاتهامات تتصدر تصريحات المرشحين .. والبرلمانيات يطالبن بحصصهن كاملة

**بغداد – المحافظات / هشـام الركابي واحياء الموسوي**

بالرغم من قرب موعد اجراء انتخابات مجالس المحافظات لازم اجواءها الشك والاتهام الذي شاب تصريحات المرشحين بشان نتائج انتخابات مجالس المحافظات المقرر اجراؤها السبت المقبل ، فيما حذرت برلمانيات باستجواب اعضاء المفوضية العليا للانتخابات في حال عدم احتساب «الكوتا» نسبة المرأة كاملة في الانتخابات المقبلة.

وفي غضون ذلك، استبعد رئيس المفوضية فرج الحيدري أن تجري عملية تزوير في الانتخابات المقبلة، ، معتبرا أن الاتهامات التي تطلقها الكيانات السياسية «طبيعية» بسبب العدد الكبير للمرشحين.

وشكك إبراهيم باجلان رئيس مجلس محافظة ديالى في إمكانية إجراء انتخابات نزيهة في ظل استمرار عملية بشائر الخير والهجمات المسلحة في بعض مناطق المحافظة، حسب قوله. مؤكدا أن «قيادة عمليات ديالى تبذل جهودها لإنجاح الانتخابات وبث الأطمئنان في نفوس المواطنين الذين، قال إنهم ما زالوا يخشون حدوث عمليات انتحارية في مراكز الانتخابات».

واتهم باجلان الأحزاب الدينية بتغيير منهجها والدخول في تحالفات مع أطراف علمانية لكسب أصوات المواطنين، على حد قوله. مشيرا إلى صعوبة توقع نتائج الانتخابات، مؤكدا أن كل الاحتمالات واردة.

من جهته، أشاد النائب عن القائمة العراقية أياد جمال الدين بعمل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وأعرب عن تفاؤله بأن تجري انتخابات مجالس المحافظات المقبلة في أجواء أفضل من تلك التي سادت في الانتخابات السابقة.

وقال جمال الدين بحسب «راديو سوا» إن تراجع الخطاب الطائفي الشديد الذي كانت تتميز به الانتخابات الماضية واضح في هذه الانتخابات، كما أن الكتل البرلمانية رجعت إلى مكوناتها الأساسية كأحزاب تاركة الشعارات الطائفية، وبات التنافس وفق البرامج السياسية لا الدينية، وهذا أنما يدلل على صحة العملية السياسية، على حد قوله.

الى ذلك، اتهم رئيس قائمة عشائر العراق في الأنبار حميد الهايس منتسبي مفوضية الانتخابات في المحافظة بالعمل لصالح الحزب الإسلامي، معربا عن اعتقاده بسعي بعض الجهات لتزوير انتخابات مجلس المحافظة المقرر إجراؤها يوم السبت القادم. مستبعدا حصول انتخابات نزيهة في المحافظة، ولكنه أشار إلى استعداده للتصدي لأية محاولة لتزوير الانتخابات، على حد قوله.

وانتقد الهايس أداء مفوضية الانتخابات في الأنبار، واتهم موظفيها بالعمل لصالح الحزب الإسلامي،لافتا إلى حق عشائر الأنبار في إدارة شؤون المحافظة في المرحلة القادمة، مشيرا إلى أن الانتخابات المقبلة لن تشهد فوز أحد الأطراف بالأغلبية.

وخلص الهايس الى ان تغيير تركيبة مجلس المحافظة بسبب ما وصفه بعدم رضا الأهالي عن أداء المجلس الحالي، داعيا الأجهزة الأمنية إلى عدم التدخل في العملية الانتخابية.

فيما انتقد وزير التخطيط والتعاون الإنمائي علي بابان غياب المعالجات الاقتصادية في برامج القوائم المرشحة في الانتخابات المحلية، مجددا تأكيده ضرورة إيجاد بدائل سريعة لاعتماد الاقتصاد العراقي على النفط. واصفا الشعارات الاقتصادية التي كتبت على الملصقات الانتخابية للقوائم المرشحة بالبراقة والخالية من أية معالجات اقتصادية حقيقية، بحسب تعبيره.

وجدد بابان دعوته العراقيين إلى المشاركة الجادة في الانتخابات المقبلة، مشددا على أهمية إنشاء ما أسماها بالمعادلة السياسية الجديدة في مجالس المحافظات المقبلة:

وفي الوقت الذي أعرب فيه أياد السامرائي رئيس الكتلة النيابية لجبهة التوافق العراقية في تصريح لـ(المدى) عن تفاؤله من التمثيل الذي ستحظى به المرأة في الانتخابات المحلية المزمع إجراؤها قريبا. مؤكدا ضرورة ان تحظى المرأة بنفس الفرصة المتاحة للرجل. هدد جمع من البرلمانيات بأستجواب أعضاء المفوضية العليا للانتخابات في حال عدم احتساب نسبة ٢٥٪ للمرأة في انتخابات مجالس المحافظات خلال مؤتمر صحفي عقد امس الثلاثاء في بغداد ضم اعضاء في اللجنة والكتلة النسوية في المجلس دعت من خلاله لجنة المرأة والاسرة والطفولة والكتلة النسوية في مجلس النواب جميع النساء العراقيات وعلى مختلف ثقافتهن ومكوناتهن الى المشاركة في التصويت للمرشحات لانتخابات مجالس المحافظات . وقالت رئيسة اللجنة سميرة الموسوي « تدعو اللجنة جميع النساء وعلى مختلف ثقافاتهن ومكوناتهن للمشاركة في رسم صورة العراق الجديد وتخطيط خارطة بنائه ان لا يتخلف صوت واحد لامرأة فهي فرصة لاثبات الحق من جهة وممارسة الواجب الوطني من جهة اخرى فصوتها رقمٌ ورقمها سبب للتغيير في اختيار من تجّد فيه الكفاءة والفضيلة والنزاهة وحسن الظن .

وقال النائب كريم اليعقوبي ان المجلس سوف يقوم باستجواب اعضاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في حال عدم احتساب نسبة ٢٥٪ من المقاعد المخصصة للنساء في الانتخابات القادمة وفق ما نص عليه الدستور.

وشددت النائبة صفية السهيل على ضرورة الإلتزام بنسبة تمثيل المرأة كونه حقاً دستورياً وقانونياً ويجب تثبيته في الانتخابات القادمة وعدم الالتزام بهذه النسبة من قبل المفوضية ستعرض نتائج الانتخابات بالطعن وسيكون هناك استجواب لمجلس المفوضية «. فيما حذرت النائبة شذى العبوسي المفوضية من ان اية خروق لنسبة المرأة في مقاعد مجالس المحافظات فسيقابل باستجواب لاعضاء المفوضية مطالبة من الناخبات ادلاء اصواتهن للمرشحات في القوائم الانتخابية .

وفي ذات السياق، أعرب المتحدث باسم الكتلة الصدرية احمد المسعودي، الثلاثاء، عن خشيته من أن يتم تزوير نتائج الانتخابات من خلال تبديل صناديق الاقتراع بأخرى معدة مسبقا في أثناء نقلها من المحطات الصغيرة إلى المحطات الكبيرة، فيما قالت المفوضية إنها اتخذت الإجراءات لمنع عمليات التزوير في الانتخابات.

وقال المسعودي بحسب (أصوات العراق) «وصلتنا معلومات من جهات موثوقة بوجود خطة لتبديل صناديق الاقتراع الأصلية بصناديق أخرى معدة سلفا وموضوع فيها أوراق انتخابية لصالح كيانات سياسية معينة وذلك أثناء نقلها من مراكز الاقتراع إلى المحطات الكبيرة وبمساعدة الأجهزة الأمنية في بعض المحافظات».

وأضاف المسعودي أن «المعلومات التي لدينا تفيد بأنه سيتم رشوة المسؤولين عن مراكز الاقتراع في بعض المحافظات لتسهيل هذه المهمة"، مبينا أنه "تم اكتشاف عدد من الصناديق في محافظة النجف قبل مدة معدة لهذا الغرض، الا انه تم التكتم على الأمر».

وطالب المسعودي بأن «يتم نقل الصناديق بإشراف مباشر من قبل مفوضية الانتخابات والأمم المتحدة وبحراسة أمنية غير مسيّسة لأن الأجهزة الأمنية في بعض المحافظات تابعة لبعض الأحزاب»، مشيرا إلى أنه اخبر الأمم المتحدة بهذا الموضوع وطلب منها أن تشرف على العملية.

من جهته، استبعد رئيس المفوضية فرج الحيدري أن تجري عملية تزوير في الانتخابات المقبلة، وقال إن «المفوضية اتخذت الإجراءات كافة للحد من عملية التزوير، حيث ستنقل الصناديق من قبلنا وبحراسة من قبل الأجهزة الأمنية وبدعم من القوات المتعددة الجنسيات، ومن حق مراقبي الكيانات السياسية مرافقتنا في عملية نقل الصناديق».

وأوضح الحيدري أن «الأجهزة الأمنية وظيفتها توفير الحماية أثناء نقل الصناديق وليست مسؤولة مباشرة عن عملية النقل، كما أن عدد الاستمارات الانتخابية محدود في كل مركز انتخابي والاستمارات المتبقية ستلغى»، معتبرا أن الاتهامات التي تطلقها الكيانات السياسية «طبيعية» بسبب العدد الكبير للمرشحين.وأضاف أن «المفوضية ستقوم بواجبها على أتم وجه وتبقى الكلمة الأخيرة حول نزاهة الانتخابات للشعب العراقي».

ويتنافس أكثر من ١٥ الف مرشح في انتخابات مجالس المحافظات والأقضية والنواحي لشغل ٤٤٠ مقعدا في ١٤ محافظة من أصل ١٨ مدينة في العراق حيث لن تشارك مدن إقليم كردستان الثلاث، اربيل والسليمانية ودهوك في الانتخابات اضافة الى كركوك التي تقرر تاجيل الانتخابات فيها وتم الاتفاق على تقسيم السلطات فيها بين العرب والأكراد والتركمان.

وسيكون بوسع ١٤ مليونا و٧٨٠ شخصا الإدلاء بأصواتهم خلال الانتخابات التي ستجري يوم ٣١ كانون الثاني المقبل موزعين على ٦٥٠٠ مركز انتخابي في المناطق التي ستشهد الانتخابات.

وفي ظل الاستعدادات الكبيرة لخوض غمار التجربة الانتخابية اتخذت المحافظات استعداداتها الامنية مغلفة بالطابع العشائري في التوجه الى صناديق الاقتراع، وحض شيوخ ووجهاء العشائر العراقية المواطنين على المشاركة في انتخابات مجالس المحافظات المقبلة، مشددين على ضرورة اختيار الشخصيات الكفوءة التي تخدم عملية بناء وتطوير البلد، على حد قولهم.

ودعا الشيخ جاسم الجبوري في كلمته أثناء المؤتمر الأول للمجلس الوطني لعشائر العراق الذي عقد في بغداد، شيوخ العشائر المشاركين في المؤتمر إلى حث أبناء عشائرهم على المشاركة في الانتخابات المقبلة.

فيما شدد أمين عام المجلس الوطني لعشائر العراق الشيخ حميد الشوكة على أهمية دور العشائر العراقية في استقرار البلد، مشيرا مساهمتها الوطنية عبر مراحل التاريخ العراقي.

من جهته، أشار المحلل السياسي ابراهيم الصميدعي على أهمية دور العشائر في تعزيز الوحدة الوطنية، وقال: «العراق في هذه المرحلة بالذات بحاجة إلى دور القبيلة كضابط أو كرابط للوحدة الوطنية بعد انتكاسة الأحزاب الإسلامية التي رسخت المفهوم الطائفي المشترك مع التمثيل القومي المتعصب للجانب الكردي في العملية السياسية».

وصرح مدير مكتب كركوك لمفوضية الانتخابات فرهاد طالباني في تصريح لـ(المدى) إن عدد المهجرين يبلغ ١٧٥٠ ناخباً، أما عدد العسكريين فهو ٣٢٦٤ ناخباً، مشيرا أن أكثر المهجرين هم من بغداد وديالى، أما العسكريون فهم من محافظات متفرقة. مشيرا الى ان المفوضية افتتحت عشرة مكاتب اقتراع للمهجرين، ستة في مركز كركوك وأربعة في الأقضية التابعة للمحافظة، ومركز انتخابي واحد للعسكريين، معلنا أن هناك تنسيقا بين المفوضية والفرقة الـ١٢ للجيش العراقي المتمركز في كركوك من أجل تسهيل عملية الانتخاب.

وفي كربلاء، قال مصدر في مكتب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في كربلاء، الثلاثاء، إن نحو ٢٤ ألف ناخب وناخبة سيصوتون اليوم الاربعاء في الاقتراع الخاص الذي يشمل السجناء والأجهزة الأمنية والراقدين في المستشفيات ومنتسبي الصحة والعوائل المهجرة.

وفي المثنى، ذكر معتمد نعمة الموسوي مدير عام مكتب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في المثنى، الثلاثاء، أن أكثر من ١٧ ألف ناخب من منتسبي الأجهزة الأمنية والنزلاء والمعتقلين في السجون والراقدين في المستشفيات سيشاركون بعملية الاقتراع الخاص غدا في محافظة المثنى.

فيما انفرد مكتب مفوضية انتخابات نينوى بتخصيص ثلاثة مراكز انتخابية يسمح بداخلها بإجراء المقابلات الصحفية والتصوير التلفزيوني ، وقال عبدالخالق الدباغ مدير عام مكتب انتخابات نينوى : ان المراكز الثلاثة التي سيسمح للصحفيين والاعلاميين من إجراء المقابلات والتصوير هي مراكز المنصور والمثنى والأندلس التي تقع في جانبي المدينة فيما سيسمح للصحفيين بتغطية العملية الانتخابية في جميع المراكز الأخرى من دون استخدام آلات التصوير.

# تخرج الدفعة الأولى من الشرطة النسائية العراقية

**ترجمة: عمار كاظم محمد**

بعد أن شاهدت إعلانا في التلفاز وكانت بحاجة إلى العمل والشرطة العراقية بحاجة إلى قوة نسائية تقدمت وفاء كمال البالغة من العمر ٢٢ عاما للتطوع في سلك الشرطة النسوية العراقية وهاهي الآن تجلس على الأرض مع زميلاتها الأخريات في حفل تخرج أول دفعة من النساء العاملات في الشرطة وهي تبتسم بينما تعزف الفرقة موسيقى أغنية « منصورة يا بغداد»

تقول وفاء « نحن نقف بشجاعة مع إخوتنا الآن».

وكانت وزارة الداخلية العراقية قد خرجت الدفعة الأولى من العراقيات والتي تضم ٤٩٠ امرأة لتنضم إلى صفوف الشرطة العراقية وهي أول دفعة كاملة من النساء تتخرج منذ تشكيل قوات الشرطة العراقية

وكانت وزارة الداخلية قد انتقدت في وقت سابق بسبب حصر النساء في الوظائف المكتبية فقط ومصادرة سلاحهن لنظرائهن من الذكور .

على أية حال فان وفاء وزميلاتها سينزلن إلى الشوارع لممارسة أعمالهن وكان اللواء عبد الكريم خلف الناطق الرسمي للوزارة قد صرح قائلا أن البعض من أولئك النسوة سوف يعملن في مجال مكافحة الإرهاب بينما الأخريات سيقمن بالعمل في نقاط التفتيش للمساعدة في تفتيش النساء منذ أن بدأ الإرهابيون بإرسال نساء للقيام بعمليات انتحارية حيث ستحتاج الوزارة إلى ضباط من النساء يقمن بعملية التفتيش ويضيف اللواء عبد الكريم أن عمل أولئك النسوة لن يقتصر على نقاط التفتيش فحسب فنحن بحاجة إلى نساء تعمل في كل مفاصل الوزارة مضيفا نحن كنا تعودنا دائما على رؤية رجال شرطة في الشارع والآن سوف نرى نساء شرطيات يعملن في الشارع أيضا .

لقد استكمل أولئك النسوة دورة مكثفة لمدة ثلاثين يوما حيث تدربن في مجال حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب وقانون العقوبات وعلى الرغم من المدة القصيرة لكنها فترة كافية لتعليم النساء الدفاع عن النفس واستعمال الأسلحة كما يضيف اللواء خلف قائلا أنهن بمواصلة دراستهن إلى المستوى الجامعي فمن الممكن أن يصلن إلى رتب الضباط في الوزارة .

وكان وزير الداخلية جواد البولاني قد سمى دورة التخرج هذه ب دورة « بنات الرافدين « مضيفا أن تلك النساء سيشتركن مع إخوانهم في تعهد هذا الشرف وهذه المسؤولية

وكانت وزيرة شؤون المرأة نوال السامرائي قد حضرت حفل مخاطبة وزير الداخلية في كلمتها وهي تقول « يجب احترام حقوق المرأة والعدالة مع النساء اللواتي انتهكت حقوقهن فأنت مسؤول عن العدل من قبل النساء العراقيات طالما أنت موجود في هذا المنصب «.

وقد تضمن حفل التخرج عرضا قامت به النساء يتمثل في البحث عن قنبلة في داخل حافلة حيث قامت النساء بعملية إفراغ الحافلة من الركاب وألقت القبض على المشتبه بها.

وبعد الحفلة قامت سيدتان هما أم ليث وأم تبارك بتهنئة بعضهما بعضا على تخرجهما من هذه الوجبة وبارتداء ملابس الشرطة حيث أبدتا تفاؤلهما من العمل في هذا المجال الجديد على النسوة العراقيات.

**عن صحيفة ماكلاتشي**

# مواطنون ينتقدون تأخر حسم منصب رئاسة البرلمان

**بغداد/ المدى والوكالات**

انتقد مواطنون من محافظات عراقية مختلفة، فضلا عن بعض المسؤولين فيها، الاثنين، تأخر مجلس النواب في حسم منصب رئاسة المجلس منذ أكثر من شهر، معبرين عن مخاوفهم من أن يؤدي ذلك إلى تأخير إقرار قوانين ومشاريع مهمة مثل قانون موازنة عام ٢٠٠٩.

وكان البرلمان قبل استقالة رئيسه محمود المشهداني وطلبه الإحالة إلى التقاعد في جلسة استثنائية عقدها في ٢٣ من كانون الأول الماضي على خلفية المشادة التي حدثت بينه وأعضاء من لجنتي الأمن والدفاع والقانونية وإطلاقه عبارات عدت «مهينة» دفعت بالكثير من أعضاء البرلمان لمطالبته بالاستقالة.

كما أرجأ مجلس النواب عملية انتخاب رئيس له ودخل في إجازة بعدما رفع جلسته الأخيرة التي كان مقررا إبقاؤها مفتوحة، إلى الرابع من الشهر المقبل حين تنتهي الإجازة وتلتئم جلسة الحسم بعد انتخابات مجالس المحافظات

رئيس مجلس محافظة الديوانية، قال بحسب (أصوات العراق ) «نحن نأمل أن يحسم الأمر في أسرع وقت ممكن ونحن نعتقد أن القضايا الحساسة داخل الكتل السياسية هي سبب التأخير في انتخاب رئيس مجلس النواب وعلى كتلة التوافق حسم الأمر في اختيار مرشحهم لرئاسة مجلس النواب العراق.»

وبين أن» رئاسة البرلمان جاءت في وقت فيه الشعب العراقي منشغل بالانتخابات وتداعياتها وفي حال انتهاء الانتخابات في ١/٣١ سيتم التركيز من قبل الشعب والإعلام على تداعيات وتأخير اختيار رئيس مجلس النواب.»

وطالب الخالدي» مجلس النواب بتحديد سقف زمني للتوافق في اختيار مرشحهم حتى لا يؤثر في ميزانية عام ٢٠٠٩ ونحن نعلم أن عام ٢٠٠٩ عام اعمار وبناء وافق أفضل من العام الماضي «

أما المواطن عبد علي الكرعاوي فقال «اعتدنا على تأجيل المصادقة على القوانين لان البرلمانيين مع الأسف لا يفكرون الا في كراسيهم وزيادة رواتبهم ومكاسبهم السياسية والخاصة.»

وأضاف «نحن نشاهد المشادات الكلامية (العراك) فيما بينهم كل يوم على شاشات التلفزة في اثناء انعقاد جلسات البرلمان واسباب العراك هي مصالح حزبية وشخصية ولم تكن لمصلحة الشعب العراقي مع الأسف أما بخصوص الميزانية لعام ٢٠٠٩ أنا كمواطن اتصور ان الميزانية يصادق عليها قبل بداية العام وليس بعد شهر أو شهرين في بداية العام فهذا يدل على ان الحكومة والبرلمان لايهتمون بأي شئ فيه مصلحة البلد والمواطن.»

هاوكار مؤظف يسكن اربيل في اقليم كردستان العراق قال أن «من أكبر مشاكل البرلمان دائما هو تأجيل الأمور المهمة والمتعلقة بمصالح الشعب، وانه كان من المفترض على البرلمان اختيار رئيس بعد استقالة المشهداني مباشرة لحسم الأمور العالقة.»

ويرى ان الانتخابات أشغلت أعضاء البرلمان «التي نتيجتها تعود لصالح النواب وليس لصالح الشعب وبدورها تؤخر إقرار الميزانية إلى وقت غير معلوم.»

وقال هيرش كريم معلم ٢٧ سنة ، يسكن جنوب محافظة اربيل، أن «مجلس النواب بشكل عام وعود لا غير.» منوها الى انه كان يجب تنصيب رئيس للبرلمان بأسرع وقت لأنه لا يمكن إقرار أي شي من دون موافقة رئيس البرلمان.

وقال كريم «النواب شغلتهم مصالح الانتخابات وكل عضو مرشح يعمل من أجل مصلحته الشخصية لا يعمل للصالح العام.»

وفي بغداد، يقول نصير البياتي ( ٥٢ ) عاما يعمل محاسب في شركة أهلية ، يسكن حي الاعظمية ، إن «النواب مشغولون الآن بالانتخابات المحلية لذلك وافق الجميع على تأجيل الجلسات إلى الشهر المقبل ، بينما لم يتفقوا على رئيس بديل للمشهداني لمجلس النواب برغم كثرة المرشحين ، غير أن البعض منهم يصر على ان اختيار الرئيس على أساس المحاصصة «.

وأضاف «عادة ما يسعى أغلبية النواب مع نهاية كل فصل تشريعي أو سنة تشريعية إلى إعاقة الجلسات ، بدلا من السعي الى إنجاز أو إقرار بقية القوانين المهمة ومنها انتخاب رئيس جديد للبرلمان أو إقرار الميزانية.»

وتابع «هم (النواب) الآن في عطلة ، ومن ثم سيعطلون مع نهاية الفصل الشتوي ، بينما ينتظر المواطن بفارغ الصبر إقرار القوانين كافة وفي مقدمتها الميزانية المالية للعام الحالي ، التي قد يتسبب تأخير إقرارها بتوقف المشاريع العمرانية ورواتب الموظفين والمتقاعدين.»

فيما يرى فراس العكيلي ( ٣١ ) عاما سائق أجرة من أهالي حي الطالبية شرقي بغداد ، أن «البرلمان العراقي عادة ما يبطئ بإقرار القوانين التي تهدف لتحسين الأوضاع المعيشية للمواطن ومنها إقرار الميزانية المالية وقانون الخدمة وقانون التقاعد الموحد وكذلك النفط والغاز، بينما يسرع في إقرار القوانين المتعلقة بالأعضاء كشخصيات وكأحزاب.»

وأضاف ، انه لم يعد يستغرب التأخير في إقرار القوانين ، فما زالت هناك قوانين على رفوف البرلمان منذ تأسيسه ، على وضعها لم تدرج على جدول الأعمال ، ومنها مؤجلة إلى اجل غير مسمى .

المواطن وسام التميمي ، ٣٠ عاما، موظف في دائرة صحة ميسان جنوبي العراق، قال أن «تأجيل حسم انتخاب رئيس جديد للبرلمان أربك العملية السياسية والذي انعكس ذلك بتأخير إقرار بعض القوانين التي تهم المواطن والدولة وخاصة مناقشة وأقرر ميزانية عام ٢٠٠٩ وإقرار قانون التقاعد العسكري الجديد الذي يهم شريحة كبيرة في المجتمع وغيرها من القوانين المهمة».

وأضاف التميمي «كان على البرلمان أن يسير أعماله من خلال نائبي الرئيس طالما ان إقرار هذه القوانين اما يتم بالإجماع أو بأغلبية الأعضاء وفي هذه الحالة فان صوت رئيس البرلمان لايؤثر في إقرار تلك القوانين».

ولفت الى انه» لو كان هناك قانون يخص بعض الامتيازات والرواتب لأعضاء البرلمان لتم انتخاب رئيسا للبرلمان على وجه السرعة.

أما نائب رئيس مجلس محافظة ميسان علي كاظم فانه اعتبر عدم اختيار رئيس جديد للبرلمان هو جزء من مسلسل الصراعات السياسية التي أدخلت البلد في متاهات هو في غنى عنها .

وأضاف كاظم»كان المفروض أن ينتخب رئيسا للمجلس بعد استقالة المشهداني مباشرة لان عامل الوقت مهم في هذه المرحلة التي يمر بها العراق لان التأخير هذا أدى الى تعطيل عمل المواطن والوزارات والدوائر الحكومية وخاصة مشاريع الاعمار».

وأشار إلى انه «كان على مجلس النواب عدم التصويت على استقالة المشهداني قبل حسم المرشح الجديد وبالتالي استمرار المجلس في عمله الاعتيادي وان يكون التصويت عليهما في نفس اليوم «.